المقتطف

الجزء الخامس من المجلد الحادي والستين

١ دسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٢٢ — الموافق ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١

الاحزاب السياسية والبارلمان

كتبت هذه المقالة منذ شهرين قاصدين ان ننشرها لدى صدور الدستور . اما وقد تألف الآن حزب سياسي فحبل رئيسه واعضاءه الاحلال التام وعدح كل غرض من الاغراض التي رمي اليها وقد جاهر بها فلم نر بأساً من نشر رأينا ايضاً لاسيما وان البلاد ستضطر الى نفقات كثيرة لحفظ مقامها السياسي لا تستطيعها ما لم تمن حكومتها العناية التامة بما يزيد ثروتها اي ما لم يكن فيها حزب سياسي اقتصادي غرضه الاهم وغايته العظمى زيادة ثروة البلاد بكل وسيلة ممكنة

اغراض الاحزاب

لا يستقيم امر امة دستورية نيابية ما لم تعنَ حكومتها بامورها العمومية كحماية التخوم وحفظ الامن ونشر التعليم والفصل في الدعاوي . ولكن لا بد من الرقابة على رجال الحكومة لئلا يقتصروا فيما يجب عليهم نحو امتهم او يسرفوا في اموالها او يجازفوا في حقوقها . وتتم هذه المراقبة بقسمة نواب الامة الى حزبين يراقب كلٌّ منهما الآخر حتى اذا قبض احدهما على زمام الاحكام وقف الآخر لهُ بالمرصاد يناقشهُ الحساب على كل هنوة . ويحسن حينئذٍ ان يكون الحزبان متكافئين عدداً على قدر الامكان حتى يسهل عليهما ان يتناوبا الحكم دواليك . ويظهر لنا ان الاقتصار على حزبين كبيرين كما في الولايات المتحدة الاميركية وكما كان في انكلترا الى عهد قريب خير من انقسام النواب الى احزاب كثيرة تضيع معها الغاية الكبرى وهي سهولة تداول الاحكام

والناس يتفقون عادةً في الامور الجوهرية الحيوية ولكنهم يختلفون في وجهة النظر اليها . فيجب ان يكون الفارق بين هذين الحزبين وجهة النظر حتى

يسعى كلٌّ منهما في مصلحة البلاد بطريقه . فاذا فشل حزب الوزارة في سعيه خلفهُ الحزب الآخر وقبض على ازمة الحكومة وتناول السعي بطريقه .

يظهر هذا الاختلاف في اكثر الحكومات النيابية فقد كان عند الانكليز حزبان كبيران حزب المحافظين Conservative وحزب الاحرار او المتساهلين اوطالبي تحرير الشعب من التقاليد والقيود القديمة Liberal . الاول يحسب ان الافضل للبلاد الانكليزية ان تحتفظ بتقاليدها ولا تتساهل في شيء منها . والثاني يفضل مجاراة الزمان ولا يوجب التقيد بالتقاليد القديمة في سياسة الامة . والغرض الذي يرمي اليه الحزبان واحد وهو عزة البلاد واسعاد سكانها ولكنهما يسعيانهما اليه في طريقين مختلفين

وفي الولايات المتحدة الاميركية حزبان كبيران (١) حزب الريبلك Republique وحزب الدموقراط Democrate ومعنى الكلمتين واحد اي الجمهوري ولكن احدهما من اصل لاتيني والاخرى من اصل يوناني . وغرض الحزبين واحد وهو حفظ البلاد واسعادها لكنهما مختلفان في بعض الوسائل المؤدية الى ذلك فاولهما يحسب ان مصلحة البلاد تستلزم تقوية الحكومة المركزية ووضع المكوس العالية على ما يرد اليها من المصنوعات والمنتجات الاجنبية حتى لا تناظر مصنوعات البلاد ومنتجاتها . والحزب الآخر يقول ان المكوس العالية تزيد في اسعار العروض اجنبية كانت او وطنية فيتحمل هذه الزيادة جمهور السكان ولا يستفيد منها الا التجار واصحاب المعامل

وسائر وجوه الاختلاف بين الاحزاب في سائر البلدان تجري على هذا النمط لانهُ قلما تعرض مسألة جوهرية وليس لها وجهان فقد يكون الاختلاف بينها على تكثير النفقات الحربية او تقليلها وعلى تطويل مدة الخدمة العسكرية او تقصيرها وعلى محالفة بعض الدول او عدم محالفتها ونحو ذلك من الشؤون التي الغرض منها مصلحة الامة ولو اختلفت وجهة النظر اليها

نأتي الآن الى ما يحسن ان تكون عليهِ احزابنا المصرية

(١) اجلى الانتخاب الاخير في اميركا الذي حدث في ٧ نوفمبر عن ٢٢٥ من الحزب الجمهوري و٢٠٨ من الدموقراط وواحد من الحزب الاشتراكي وواحد من حزب العمال وواحد من حزب الاستقلال

انقسم اكثر السكان منذ عهد غير بعيد الى حزبين حزب الوفد وحزب الوزارة. والغرض الجوهري الذي يرمي اليهِ هذان الحزبان واحد وهو استقلال مصر التام. فلا اختلاف بينهما من هذا القبيل ولو كانا مختلفين في الطريقة الموصلة الى هذا الاستقلال . فاذا كان الاستقلال قد حصل فعلاً باعتراف فريق من المفكرين لم يبق ثمة وجه لجعل الناس حزبين من هذا القبيل . واذا فرضنا ان الاستقلال لم يتم فعلاً حتى الآن فلا بدَّ من ان يتم قريباً وحينئذٍ لا يبقى مجال للاختلاف في امرهِ ويترتب علينا ان نبحث عن امور اخرى يختلف الرأي فيها فتُجعَل اساساً لانقسام الاحزاب في ادارة البلاد

ان اقل نظر فيما اكثر المفكرون من الكلام عليهِ والكتابة فيهِ منذ سنة الى الآن يدلُّ على اختلاف كبير محدود في مسألتين حيويتين . الاولى مسألة السكر وكان الاختلاف فيها قائماً بين المنتجين اي بين زارعي القصب ومستخرجي السكر منهُ وبين الذين يتاجرون السكر تجاراً كانوا او غيرهم من سائر السكان . فالفريق الاول يطلب حماية السكر المصري من مناظرة السكر الاجنبي لهُ اما بمنعهِ من دخول البلاد او بوضع رسوم كبيرة عليهِ حتى يزيد سعره على السعر الذي لا يغبن بهِ زارعو القصب ومستخرجو السكر منهُ . وهو طلب وجيه تعمل بهِ بلدان كثيرة لحماية منتجاتها الزراعية والصناعية . والفريق الثاني فريق التجار والمستهلكين وهو الفريق الاكبر من السكان يقول ان الاصلح للبلاد ان تكون تجارتها حرَّة فاذا استطاع غيرنا ان يزرع القصب ويستخرج السكر منهُ ويربح ولو باعهُ بنصف الثمن الذي يطلبهُ المنتجون عندنا فلا بدَّ من احد امرين إما ان نجد سبيلاً لتقليل نفقات زرع القصب واستخراج السكر منهُ والاكتفاء بالربح المعتدل حتى يصير ثمنهُ مثل ثمن السكر الاجنبي او نعدل عن زرع قصب السكر ونبدلهُ بزراعة اخرى لا خسارة منها . وما يقال عن السكر يقال عن القمح والذرة وسائر ما ينتج من هذا القطر . والرأيان وجيهان ولكلٍّ منهما حسنات وسيئات اذا عُمِل بهِ

ومن هذا القبيل حماية القطن المصري بابتياع الحكومة لجانب كبير منهُ والمغالاة بثمنهِ . فان اكثر سكان القطر من زارعي القطن ولا يرتاب احد في ان القطن المصري يباع الآن وقد بيع دائماً في السنوات الاخيرة باقل من السعر الذي يستحقهُ . والفرق بين الثمن الذي يباع بهِ الآن والسعر الذي يستحقهُ ملايين

كثيرة من الجنيهات قد لا تقل عن عشرين مليوناً في السنة . ويرى كثيرون ان الحكومة تستطيع حماية القطن حتى يبلغ السعر الذي يستحقهُ كما تفعل حكومة البرازيل في البن الصادر منها حينما يهبط سعرهُ لكن تجار القطن واكثر وزراء الحكومة يخالفونهم في ذلك ويقولون ان ابتياع الحكومة لجانب من القطن لاحتكارهِ عمل لا يجيزهُ علم الاقتصاد السياسي لانهُ نوع من المضاربة ثم هو يشجع بلداناً اخرى على زرع القطن المصري فتزيد المزاحمة وتهبط الاسعار ولا يبقى لقطننا المقام الذي لهُ الآن . فالمنتجون تقوم مصلحتهم بحماية ما ينتجونهُ والمستهلكون ومنهم التجار وحفظة اموال الحكومة لا يعنون بهذه الحماية بل يخافون من عواقبها

تسمية الحزبين

فهنا مجال واسع لقسمة السكان الى حزبين مختلفين حزب المنتجين وهو كثير في القطن وقليل في السكر وفحم وحزب المستهلكين وهو كثير في السكر وقليل في القطن على اختلاف كبير بين القطن وسائر المنتجات . وقد يجوز ان يسمّى هذان الحزبان بالحزب المنتج والحزب المستهلك ولكن هذه التسمية ليست حسنة لاسيما وان عندنا اعتبارات اخرى سياسية وادارية يختلف المفكرون في النظر اليها ولا بدَّ من ان يهتم بها نواب الامة . ومقام الحزب يعظم في النفس اذا اختيرَ لهُ اسم كريم الفئة الآذن مثل حزب المحافظين وحزب الاحرار او الحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي او الحزب الملكي والحزب الوطني . فيحسن ان نختار اسماً لكل حزب يدل على الاغراض التي يمتاز بها ويكون من الاسماء المألوفة التي تقع في الاذن وقعاً حسناً وتسهل ترجمتها الى اللغات الاوربية وتكون مألوفة عند الاوربيين ويسهل استعمالها مفردة وجمعاً ولا يكون في معناها اقل ضعة ولا اقل غضاضة من اسم الحزب الآخر . وقد توفَّق الاميركيون في تسمية حزبيهم اسمين شريفين مختلفين لفظاً متفقين معنًى فيستطيع كلٌّ منهما ان يفتخر باسمهِ ولا يرى حطَّة فيهِ ولا غضاضة من اسم الحزب الآخر كما تقدم

ولعلَّ اسم المحافظين Conservatives واسم الاقتصاديين Economists او المستقلين Independents من اصلح الاسماء لفظاً ودلالة ان لم يكونا اصلحها فيطلق الاول على الحزب الذي يحتفظ بالنظام الاداري الحالي وبالعلاقات

الدولية الحاضرة فلا يزيد الرسوم الجمركية لئلا تقع في مشاكل مع الدول التي تعاملنا . ولا يحاول حماية القطن لئلا تكون حمايته نوعاً من المضاربة المالية التي لا تؤمن عاقبتها بل يصرف همتهُ الى تعزيز مقام البلاد السياسي والاجتماعي . واما الحزب الاقتصادي او المستقل فتكون مزيتهُ الكبرى حماية مصالح القطر الاقتصادية (المعاشية) بكل وسيلة ممكنة فيزيد الرسوم على الواردات التي يمكن الاستغناء عنها مما ينتج من القطر ويحمي الصادرات الخصوصية كالقطن ولو اضطرت حكومتهُ ان تستدين عشرين مليوناً من الجنيهات لهذه الغاية ويراعي مصالح البلاد الاقتصادية ولو تضاربت مع مصالح سائر الدول .

البرلمان او المجلس

اتفقت اللجنة التي وضعت مشروع الدستور المصري على ان يكون للقطر مجلسان كما هي الحال في اكثر البلدان الدستورية احدهما اعضاؤهُ منتخبون كلهم انتخاباً وهيئةُ مجلس النواب وتكون الوزارة منهُ اي من الحزب الاكثر عدداً فيهِ وهي تستعين اذا قوي الحزب الآخر عليهِ فلم يبقَ لها اكثرية كافية تؤيدها على اتمام اعمالها وحينئذٍ يكلف الملك واحداً من الحزب الآخر بتأليف الوزارة او يعاد انتخاب النواب اي يحال الفصل في الخلاف الى الامة . والمجلس الثاني بعض اعضائهِ ينتخب انتخاباً وبعضهم يعين تعييناً ومدتهُ عشر سنوات وهيئةُ مجلس الشيوخ . واختصاص كلٍّ من هذين المجلسين مبين في مشروع الدستور بالاسهاب

وجعل البرلمان مجلسين اضمن لصحة اعماله وقلة الخطإ فيها مما لو كان مجلساً واحداً ولكنهُ لو كان مجلساً واحداً لكان انجاز الاعمال فيهِ اسرع . غير ان ضمان صحة الاعمال اهم من ضمان سرعتها

وتسمية المجلس الاول بمجلس النواب كما في فرنسا واميركا افضل من تسميتهِ بمجلس العامة كما في انكلترا او بمجلس المبعوثان كما في تركيا ولو كان في تسميتهِ بمجلس النواب غضاضة من المجلس الثاني لانها تشعر كأن اعضاء الثاني ليسوا نواباً عن الامة

اما تسمية المجلس الثاني بمجلس الشيوخ فالمرجح عندنا انها لا ترضي كثيرين من اعضائهِ لا لانهم لا يحترمون كلمة شيخ بل لشيوع هذه الكلمة في العربية واللغات الافرنجية ايضاً واطلاقها على شيخ البلد وشيخ العربة وكل كبير قبيلة وكل لابس عمامة . ومجلس الشيوخ ترجمة حرفية لمجلس السنات او السناتو عند الرومان قديماً

وعند بعض الدول الحديثة الآن . ومن الغريب ان هذه اللفظة اي لفظة سنات ترادف كلمة عربية لفظاً ومعنى فان العرب كانوا يقولون في جاهليتهم واوائل اسلامهم جمعنا اسناننا واستشرنا اسناننا او ذوي الاسنان منا يريدون شيوخهم المتقدمين في السن . أفلا يحتمل ان مجلس السنات الروماني كان معروفاً عند العرب بانهُ مجلس الشيوخ فاستعملوا كلمة سن واسنان بهذا المعنى . أوَلا يحسن ان نطلق كلمة مجلس السنات بالعربية على مجلس الشيوخ . ولكن ماذا نفعل بالمفرد منهُ . ان الاوربيين ينسبون المفرد اليهِ ويقولون سناتور وهي كلمة يفتخر بها . افلا يحسن بنا ان نقتبسها كما هي ونقول سناتور بدل شيخ كما نقول امبراطور ودكتور وافوكاتو ومرشال وبرنس وملك وباشا وما اشبه من الالقاب الكثيرة التي اصلها يوناني او لاتيني او فارسي او تركي . واي وجه يمنعنا في هذا المجلس ولا يفضل ان يلقب بلقب سناتور بدل شيخ ولاسيما اذا كان اميراً . وزيراً او صاحب رتبة اخرى من الرتب العالية

هذه الالقاب من الاعراض ولكنها لازمة مثل سائر المزايا التي يفتخر بها صاحبها . والاميركيون الذين استحضروا بكل القاب الشرف الدولية احتفظوا بلقب سناتور كأنهُ جزء متمم للعمل العظيم المطلوب من اعضاء المجلس الاعلى من مجلسيهم النيابيين اي مجلس السنات

بقي ماذا نسمي مجموع المجلسين اذا اجتمعا كمجلس واحد او اذا اريد الاشارة اليهما معاً . فان لجنة الدستور وجمهور الكتّاب اطلقوا عليهما اولاً اسم البارلمان ثم اراد بعضهم العدول عن هذا الاسم لانهُ غير عربي وقالوا ان في الحكومة المصرية اسماء كثيرة غير عربية مثل سلطان وديوان ونيشان وفرمان وديدبان وبعضها استعمل من عهد الجاهلية . ولا يتعذر ان نسمي مجموع المجلسين باسم عربي مثل مجلس الشورى او مجلس الامة او المجلس المصري . وقد يكون الاصلح ان نطلق عليهِ اسماً واحداً عربياً نجعلهُ علماً لهُ حتى ينقل بلفظهِ الى اللغات الاوربية من غير ان يترجم ترجمة كافضل الروس في تسمية مجلسهم بالدوما والاميركيون في تسمية مجلسهم بالكنغرس وتصلح لذلك كلمة مجلسين بالمثنى لان المثنى شائع في العربية للاثنين المتماثلين او المتناقضين مثل الابوين للاب والام والخافقين للشرق والغرب والاصغرين للقلب واللسان والجديدين للنهار والليل . واذا تعذر ذلك فلا نرى